الحاجة الى تجريم الانتقام الاباحي في العراق

م.د قائد هادي دهش

الملخص

الانتقام الاباحي هو ممارسة نشر وتوزيع صورة حميمة أو مقطع فيديو على الانترنت وبدون موافقة الشخص المصور، غالبا من قبل الشريك السابق من أجل إيذاء أو الإهانة، أو السعي إلى الانتقام بعد تدهور العلاقة بين الشريكين. الفقهاء في خلاف حول أفضل طريقة للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي. البعض يدعم الوسائل المدنية من اجل تعويض الضحايا، في حين يرى البعض الآخر أن القانون الجنائي هو العلاج المناسب. هذا البحث يحلل العلاجات القانونية، يزن مزاياها وعيوبها من أجل تقرير ما إذا كانت هي الحل المناسب لمكشلة الانتقام الاباحي. هذا البحث يجادل ان الوسائل القانونية تقدم القليل من الردع أو لا تردع مرتكبي الانتقام الاباحي، ولا توفر تقريبا علاجات للضحايا. هذا البحث يقترح إطارا لوضع مشروع قانون فعال يجرم الانتقام الاباحي في العراق ويوفر للضحايا العلاجات التي يستحقونها.

الكلمات الرئيسية: الانتقام الاباحي- أذى الانتقام الاباحي- الوسائل المدنية - الوسائل الجنائية - مشروع قانون يجرم الانتقام الاباحي

The Need to Criminalise Revenge Porn in Iraq

Dr. Qaid H. Dahash

Abstract

Revenge porn is the practice of posting and distributing an intimate image or video of unconsenting individual online, often by an ex-boyfriend in order to harm, humiliate, or otherwise seek revenge upon the subject of the material after the relationship has deteriorated. Scholars are in disagreement about how best to deal with the revenge porn problem. Some advocate for civil remedies to compensate victims, while other consider that criminal law is the appropriate remedy. This Article examines the legal remedies, weighing their advantages and disadvantages in order to decide whether they are the proper solution for revenge porn. The Article argues that legal remedies provide little or no deterrent to perpetrators of revenge porn and offer almost no remedy for victims. The Article proposes a framework for an effective statute that criminalises revenge porn in Iraq and providing victims with remedies, they deserve.

Keywords : Revenge porn – the harm caused by revenge porn – civil remedies criminal remedies – bill criminalizing revenge porn

المقدمة

التطورالسريع للتكنلوجيا يسمح للافراد بنشر الصور والمعلومات بسرعة عالية جدا. ولكن مع ذلك ، هذه التكنلوجيا أنتجت ايضا أشكال جديدة من الجرائم التي تتمييز بالكراهية، المخاطر والانتقام. من بين تلك الجرائم " جريمة الانتقام الاباحي". ببساطة، يحدث الانتقام الاباحي عندما يقوم الشريك السابق بنشر غير رضائي لصور او مقاطع فيديو أباحية لشريكته السابقة من اجل الانتقام منها لانهاء العلاقة بينهما.

هذا البحث يبين ان هكذا تصرف يعتبر مؤذيا جدا، لانه لا يعرض الضحايا فقط الى أحراج شديد وخيانة الثقة ، ولكن الضحايا غالبا ما يتعرضون للمضايقة من قبل الاخرين على شبكة الانترنت، طردهم من الوظيفة، المعاناة من الاذى النفسي والعاطفي، واحيانا التفكير او اللجوء الى الانتحار. في سبيل الحصول على تعويض مناسب بالاضافة الى ردع الجناة، القانون قدم مجموعة متنوعة من الوسائل القانونية المحتملة والتي يمكن ان تستخدم ضد الشخص الذي ينشر الصور الاباحية ، و من المحتمل ان تستخدم ضد أصحاب المواقع الاباحية. ولكن البحث يجادل ان تلك الوسائل غير كافية.

في ظل غياب قانون مخصص للانتقام الاباحي، الجناة نادرا ما يتعرضون للمسؤولية الجنائية عن أفعالهم، والضحايا ،ليس غالبا، ما يتم أنصافهم. لذلك، فان الهدف الاساسي لهذا البحث هو حث المشرع العراقي على تبني قانون يجرم الانتقام الاباحي. من أجل تحقيق ذلك الهدف، البحث يقترح مشروع قانون يجرم نشر أو توزيع الصور الاباحية.

الغرض من البحث

الغرض من البحث هو تقديم دراسة تحليلية لظاهرة الانتقام الاباحي، مع تقديم مقترح قانون يجرم الانتقام الاباحي في العراق.

منهجية البحث

هذا البحث يعتمد على البحث القانوني المذهبي، باستخدام نهج "المبادىء القانونية." هذه الطريقة تساعد على تحليل ظاهرة الانتقام الاباحي مع اثارها السلبية. كذلك، هذه الطريقة تسهل عملية تحليل الاحتمالات القانوينة المتوفرة لضحايا الانتقام الاباحي مع اقترح افضل الحلول لمعالجة تلك المشكلة.

أسئلة البحث

بموجب القانون العراقي، يمتلك الافراد الذين يجدون صورهم الجنسية منشورة على مواقع الانتقام الاباحي وسائل قانونية والتي من المحتمل ان تمكنهم من اصلاح الاذى الذي لحق بهم. لذلك السؤال الذي نحاول الاجابة عليه عما اذا كانت هذه الوسائل فعالة للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي، وعما اذا كانت هنالك حاجة لتشريع قانون يجرم الانتقام الاباحي في العراق.

قيود البحث

يتضمن البحث اثنيين من القيود الرئيسية. القيد الرئيسي الاول هو ان البحث يركز فقط على نشر الصور من قبل الشريك السابق بدون موافقة شريكته السابقة انتقاما منها لانهاء العلاقة بينهما، مع العلم ان الصور التقتطت بالتوافق بينهما ضمن اطار العلاقة الخاصة. القيد الرئيسي الثاني هو ان

البحث لايتناول مسألة عما اذا كان تجريم الانتقام الاباحي موافق او مخالف لحرية التعبير المنصوص عليها في الدستور.

هيكلية البحث

يقسم البحث الى أربع مباحث، بالاضافة الى مقدمة وخاتمة. المبحث الاول يحلل تاريخ الانتقام الاباحي و مفهوم جريمة الانتقام الاباحي. المبحث الثاني يبين الاثار السلبية لجريمة الانتقام الاباحي. أما المبحث الثالث فيدرس الوسائل المدنية والجنائية للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي. واخيرا المبحث الرابع يقترح مشروع قانون لتجريم الانتقام الاباحي في العراق.

القيمة / أصالة البحث

هذا البحث يقدم دراسة مهمة بالنسبة الى فقه القانون الجنائي. البحث يعتبرفريدا من نوعه من حيث تحليل مشكلة الانتقام الاباحي ،ومن حيث تقديم مقترح قانون للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي في العراق.

المبحث الاول

تأريخ ومفهوم الانتقام الاباحي

هذا المبحث له هدفان . الهدف الاول هو تأصيل مفهوم الانتقام الاباحي كمسالة قانونية ، مع العلم ان فكرة الانتقام الاباحي وجدت منذ التاريخ المبكر،[1] وهذا يبحث في المطلب الاول . الهدف الثاني هو بما ان ظاهرة الانتقام الاباحي لا تزال تشكل تطورا نسبيا جديدا في القانون، لذلك من المهم جدا ان نفهم معنى الانتقام الاباحي وهذا ما يحلل في المطلب الثاني.

المطلب الاول

تأريخ الانتقام الاباحي

على الرغم من ان ظاهرة الانتقام الاباحي تبدوا ظاهرة تعود للقرن الحادي عشر، ولكن الظاهرة نشأت كمسألة قانونية في ١٩٨٠ مع قضية (Wood v. Hustler Magazine).[2] في تلك القضية الزوجان من ولاية تكساس الامريكية انصدموا لاكتشاف ان صورة الزوجة العارية قد ظهرت في العدد الاخير من مجلة Hustler.[3] الزوجان اعترفوا ان الصورة العارية كانت واحدة من بين الصور التي تم التقاطهما معا والتي حفظت في مكان خاص في غرفة نومهم. ولكن الزوجان أصروا على ان الصورة العارية لم تقدم على الاطلاق من قبلهما الى المجلة.[4] في الحقيقة ان بعض الصور بما فيها الصورة العارية تم سرقتها من غرفة نوم الزوجان من قبل أحد الجيران الذي أرسل الصورة العارية الى المجلة مع نموذج بالموافقة المزورة.[5]

المجلة نشرت صورة الزوجة العارية مع معلومات حولها والتي بعضها كان صحيحا كالاسم والبعض الاخر كانت كاذبة كعمر الزوجة و العنوان. الزوجان أصبحوا على معرفة من نشر الصورة العارية في المجلة من قبل اصدقائهم وحصول على نسخة للتاكد من الصورة. نتيجة لذلك، الزوجة عانت من ألام نفسية وعاطفية شديدة . كذلك ،الزوجة تم التحرش بها من خلال المكالمات الهاتفية الفاحشة بعد نشر الصورة لها. من اجل التعامل مع الاثار النفسية للزوجة ولما حدث لها ،الامر أستلزم العلاج النفسي لمدة ستة اسابيع لها.[6]

منذ ذلك الوقت، التكنلوجيا ساهمت بشكل بسيط وسريع في توزيع صور الناس وبدون موافقتهم. وفقا لدراسة اجريت في عام ٢٠١٣ من قبل مبادرة الحقوق المدنية الالكترونية، وجد ان اكثر من٦٠ بالمئة من مجموع ١٦٠٦ شاركوا صورهم وفيديوهاتهم الحميمة مع الاخرين، و ٢٣ بالمئة كانوا ضحايا الانتقام الاباحي . نفس الدراسة وجدت ان النساء كانوا ضحايا في حوالي ٩٠

---

[1] انظر حول وجود الانتقام الاباحي في الزمن القديمJustin Pitcher, 'The State of the States: The Continuing Struggle to Criminalize Revenge Porn' (٢٠١٥) Volume ٢٠١٥, Issue ٥BYU Law Review ١٤٣٥

[2] *Wood v. Hustler Magazine, Inc.,* 736 F. 2d 1084 (5th Cir. 1984).

[3] المصدر اعلاه

[4] المصدر اعلاه

[5] المصدر علاه

[6] المصدر اعلاه

بالمئة من حالات الانتقام الاباحي ، واكثر من ٨٠ بالمئة من ضحايا الانتقام الاباحي التقطوا الصور او سجلوا الفيديوهات بأنفسهم.[١]

المطلب الثاني

مفهوم الانتقام الاباحي

يمكن تعريف الانتقام الاباحي بانه نشر غير اتفاقي لصور اولقطات فيديو جنسية واضحة لشخص اخر على شبكة الانترنت. يتضح من خلال تحليل هذا التعريف ان الانتقام الاباحي يمكن ان ينشأ في عدد من الطرق. الطريقة الاولى هي ان الصور او لقطات الفيديو يتم الحصول عليها من قبل الشريك وبدون موافقة مع شريكته من خلال استخدام كاميرا خفية. الطريقة الثانية هي التصوير او تسجيل الفيديو وبموافقة الشريكة والذي فيما بعد يتم سرقته من خلال قرصنة كمبيوتر الشخص او حسابه على الانترنت والذي تخزن فيه الصور. والطريقة الاخيرة هي ان الصور او لقطات الفيديو يتم الحصول عليها بالاتفاق بين الشريك وشريكيته وغالبا ضمن اطار العلاقة الخاصة او الثقة، وبعد انتهاء العلاقة بينهما، الشريك السابق يقوم بنقل الصور عمدا الى شخص اخر لغرض الانتقام من شريكته السابقة كشكل من العقوبة.[٢] بما ان الطريقة الاخيرة هي الاكثر انتشارا ، حيث تشمل ٨٠ بالمئة من حالات الانتقام الاباحي، فان البحث سوف يركز على هذه الطريقة.

الموافقة على مشاركة الصور بين الشريكيين لا يعني ان الشخص يوافق على عرض الصور الى العالم الخارجي من خلال المواقع الاباحية. ولكن وعلى وجه الخصوص، في المجتمعات الغربية، التقاط الصور او تسجيل اشرطة فيديو حميمة بين الشريكين هو جزء من العلاقة الناجحة او القوية بين الشريكين، بل وحتى اصبح أمرشائعا وعلى نحو متزايد . وفقا لدراسة حديثة، وجد ان ٥٠ بالمئة من المستطلعين شاركوا صورهم الحميمة مع شريك، وواحد من كل ١٠ من هؤلاء المستطلعين قد تعرضوا للتهديد من قبل الشريك السابق الذين قالوا انهم سوف ينشرون هذه الصور على الانترنت، ٦٠ بالمئة من اولئك الذين هددوا الشركاء نفذوا تهديداتهم.[٣]

أضف الى ذلك ،ان تبادل الصور الحميمة بين الشريكين يمكنهم من الاشتراك في أنشطة جنسية ممتعة مما يخلق كلا من الفوائد الفردية والمجتمعية. هذه الممارسة تسمح للشريكين ان يبقوا حميمين حتى وان كانوا منفصلين في المكان او الوقت، وتساعدهم في التغلب على الكبت ويشعرون بقدرتهم وبشكل افضل في التعبير عن جاذبية ومشاعر جنسية اخرى.[٤]علاوة على ذلك، ان البحوث النوعية تقترح ان مشاركة الصور الحميمة يمكن ان يزيد من الثقة، يشجع الشركاء على تجربة السلوك الجديد وبناء توقع لنشاط جنسي أخر.[٥]

---

[1] *Revenge Porn Statistics*, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/> تاريخ الدخول ٢٠١٧.١٢.١

[2] Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 49 Wake Forest Law Review (2014) 3٤٦.

[3] Sarah Bloom, 'No Vengeance for 'Revenge Porn' Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It' (2016) Vol ،42, No. ،١Fordham Urban Law Journal٢٣٨

[4] Derek E. Bambauer, 'Exposed' (201٤) Minnesota Law Review ٢٠٣٣

[5] Derek E. Bambauer, 'Exposed' (201٤) Minnesota Law Review ٢٠٣٣

ضحايا الانتقام الاباحي يتضمن طبقات مختلفة من المجتمع. يمكن ان يكون الضحايا طلاب جامعة، ممثلين حائزين على جوائز، بنات الاثرياء.[١] على الرغم من ان الانتقام الاباحي احيانا يشمل الرجال ايضا ، ولكن النساء وبشكل خاص ،اكثر عرضة لهذا النوع من المضايقة. وفقا لوزارة العدل الامريكية، ٧٠ بالمئة من الناس الذين يتم متابعتهم من خلال الانترنت هم من النساء، و٨٠ بالمئة من الجناة هم من الرجال.[٢]

في كثر من الاحيان ،الجناة ينشرون بجانب الصور الجنسية أعلان مزيف لممارسة الجنس ومعلومات عن الضحية. وفقا لدراسة حديثة عن ضحايا الانتقام الاباحي، وجد ان اكثر من ٥٠ بالمئة من الضحايا كانت اسمائهم الكاملة و صفحاتهم على التواصل الاجتماعي بجانب صورهم المنشورة، و اكثر من ٢٠ بالمئة من الضحايا كانت ارقام هواتفهم وعناوين أميلاتهم بجانب صورهم ايضا.[٣]بما لا يقبل الشك، ان نشر المعلومات الشخصية يعد انتهاكا واضحا لحق الخصوصية ويسبب الخوف لدى الضحية من الاعتداء على سلامة شخصيتهم. الغرض من وراء نشر الصور او لقطات الفيديو هو لغرض الانتقام من الشريكة السابقة او أذلالها انتقاما لانهاء العلاقة. السعي الى الانتقام من خلال عرض الصور ربما يصور من قبل الاخرين انتقاما بحتا. وعلى هذا النحو، الناشرين للانتقام الاباحي مضطرين الى تقديم سبب لافعالهم.[٤]

مما لايقبل الجدل، ان الانترنت يلعب دورا كبيرا في تسهيل مهمة نشر الصور واشرطة الفيديو الاباحية . تسمح امكانية الوصول الى الانترنت وسهولة الاستخدام للناس الضعفاء لكسب قوة هائلة على حياة النساء.[٥]من المؤكد ان شبكة الانترنت تمنح تقريبا لاي شخص الفرصة لنشر الصور والفيديوهات لاشخاص غير معروفين. قبل ظهور شبكة الانترنت، يمكن القول ان الجناة كانوا اكثر عرضة للمسألة لانه نشر الصور يستلزم الطباعة والصور البريدية. في الوقت الحاضر ، يستطيع الاشخاص وبشكل مجهول مشاركة الصور والفيديوهات والتي لها نتائج كبيرة على الحياة الافراد وبدون خوف من ان احدا سوف يكون قادر على معرفة الناشر.[٦]

وجود المواقع التي تستضيف المستخدم الذي يخلق الاباحية أدى الى فتح الباب للاشخاص لنشر ليس فقط صورهم ، ولكن صور الاخرين الذين من المحتمل غير موافقين على نشر صورهم الخاصة على الانترنيت.[٧] هنالك العديد من المواقع المكرسة للانتقام الاباحي. على سبيل المثال،

---

[1] Alex Jacobs, Fighting Back Against Revenge Porn: A Legislative Solution(2016) Vol. 12 ، Issue 1 Northwestern Journal of Law and Social Policy ٧٢

[2] Alex Jacobs, 'Fighting Back Against Revenge Porn: A Legislative Solution' 74

[3] Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 49 Wake Forest Law Review (2014) ٣٥٠

[4] Matthew Hall and Jeff Hearn, *Revenge Pornography: Gender, Sexuality and Motivations*, (Routledge 2017).

ولكن ليس كل نشر للصور الجنسية على شبكة الانترنت يكون لاغراض الانتقام، بل يمكن ان تكون وسائل للابتزاز ،الاكراه او للتمتع بتسبيب العذاب للاخرين وهذا خارج نطاق دراستنا.

[5] Martha C. Nussbaum, 'Objectification and Internet Misogyny' in Saul Levemore and Martha Martha C. Nussbaum (ed), *The Offensive Internet: Privacy, Speech, and Reputation*(Harvard University Press 2010) 68 في69.

[6] Martha C. Nussbaum, 'Objectification and Internet Misogyny'٧٩

[7] Rachel Budde, 'Taking the Sting Out of Revenge Porn: Using Criminal Statutes to Safeguard Safeguard Sexual Autonomy in the Digital Age' (2015) Vol. XVI, Issue 2Georgetown Journal of Gender and the Law 411.

الموقع الغير موجودا حاليا(IsAnyoneUp?) تضمن صور ألالاف من الاشخاص ، وعندما كان مشهورا في وقته، حصل على ٣٠ مليون مشاهدة للصفحة كل شهر. في الاشهر الثلاثة الاولى ، مستخدمي الموقع حملوا اكثر من ١٠ الاف صورة.[١] المواقع الاباحية تسمح للزائرين اليها بوضع تعليقاتهم، والتي غالبا ماتكون جنسية، فاضحة و مهينة. يستلم الضحايا طلبات جنسية من اشخاص غير معروفين. تشمل الاساءة، التهديد بالاغتصاب، واعلانات الدعارة الكاذبة .[٢] علاوة على ذلك، بعض مواقع الانتقام الاباحي تسمح للمستخدم للبحث عن أفراد معينين وتشجع الكشف عن الاسماء، صفحات الفيس بوك، وتفاصيل شخصية اخرى بالاضافة الى تقديم الصور. بمجرد تحميل الصور على الانترنت، تصبح متوفرة الى اي شخص لديه اتصال بالانترنت بما في ذلك أصحاب العمل، أفراد الاسرة، والشركاء الحاليين للضحايا. بما ان الانترنت لا ينسى ابدا، الشركاء للضحية في المستقبل واصحاب العمل ربما يرون الصور ايضا.[٣]

وفي النهاية تجدر الملاحظة الى ان هنالك فرقا بين الانتقام الاباحي وارسال المواد الجنسية عبر الهاتف الخليوي. يمكن تعريف ارسال المواد الجنسية بانه ممارسة لوصف رسائل البريد الالكتروني، والرسائل النصية، واشكال اخرى من الاتصالات الالكترونية والتي تحتوي على مواد جنسية، وعلى سبيل المثال، نص مثير للجنس او صور لاشخاص عارية، تقريبا عارية او جنسية بشكل واضح.[٤] يمكن تقسم ارسال المواد الجنسية الى ارسال رئيسي وثانوي. ارسال المواد الجنسية الرئيسية يشير الى الارسال الاولي بالتراضي لصور بين طرفين، بينما ارسال المواد الجنسية الثانوية يحدث عندما يقوم احد الطرفين بارسال الصورة من خلال رسالة نصية بدون موافقة من قبل الشخص الذي في الصورة.[٥]

الصور التي ارسلت عبر الهاتف الخلوي هي المصدر الرئيسي للصور الواضحة المنشورة على مواقع الانتقام الاباحي. وفقا لمبادرة الحقوق المدنية الالكترونية، ما يصل الى ٨٠ بالمئة من ضحايا الانتقام الاباحي في البداية ارسلوا صورهم الواضحة طوعا.[٦] عندما الصور تغادر الرسائل النصية او اجهزة التخزين في الهاتف الخلوي وتتسرب الى شبكة الانترنت، يبدأ مفهوم الانتقام الاباحي ، بينما ينتهي مفهوم ارسال المواد الجنسية .

---

[1] Derek E. Bambauer, 'Exposed' ٢٠٢٧

[2] Adrienne N. Kitchen, The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment (2015) Vol 90 ,Issue1 Chicago-Kent Law Review٢٤٨

[3] Rachel Budde, 'Taking the Sting Out of Revenge Porn: Using Criminal Statutes to Safeguard Safeguard Sexual Autonomy in the Digital Age' 41٢.

[4] Michael Salter, Thomas Crofts and Murray Lee, 'Beyond Criminalisation and Responsibilisation: Sexting,Gender and Young People' (2013) Vol, 24 No. 3 Current Issues in Criminal Justice 301.

[5] Mitchell Osterday,' Protecting Minors From Themselves: Expanding Revenge Porn Laws to Protect the Most Vulnerable' (2016) Vol. 49, No.2Indiana Law Review 560

[6] *Revenge Porn Statistics*, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/> تاريخ الدخول ٢٠١٧.١٢.١٦

المبحث الثاني

الاثار السلبية لجريمة الانتقام الاباحي

يمكن ان يسبب الانتقام الاباحي أذى هائل لضحاياه. بما ان المعلومات الشخصية كالاسم ومعلومات الاتصال ،غالبا ،ترافق الصور المنشورة على الانترنت، ضحايا الانتقام الاباحي يكونوا اكثر عرضة لخطورة الملاحقة والاعتداء الجسدي. وفقا لدراسة اجريت من قبل مبادرة الحقوق المدنية الالكترونية وجد ان ٥٩ بالمئة من الضحايا نشرت اسمائهم الكاملة الى جانب صورهم العارية، و٤٩ بالمئة ظهر ملفهم الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي بجوار صورهم العارية. [١] في الغالب، نشر صور عارية بجوار معلومات الاتصال الشخصية يشجع الاشخاص الغرباء على مواجهة الشخص الغير متصل بالانترنت. كذلك العديد من ضحايا الانتقام الاباحي قلقون من ان المتصلين المجهولين واصحاب الرسائل الالكترونية سوف يتابعون مطالبهم الجنسية بانفسهم . هذا الامر ربما يؤدي الى خوف الضحية من ان تكون وحدها في البيت او شعورها بعدم الامان عند مغادرتها للبيت.[٢]

بالاضافة الى ذلك، قد يؤدي نشر الصور بدون موافقة الاخرين الى جانب معلومات تحدد هويتهم الى الاذلال والحرج للضحايا. كنتيجة لذلك، وكمحاولة لتجنب او الهروب من تلك الاضرار،أعتبر الضحايا ان من الضروري تغيير هوياتهم. وفقا لدراسة اجريت من قبل مبادرة الحقوق المدنية الالكترونية، ٣ بالمئة وبشكل قانوني غيروا اسمائهم لكونهم ضحية.[٣]

نشر الصور العارية قد يؤدي الى تكاليف صحية قاسية. قد يعاني العديد من ضحايا الانتقام الاباحي من أثار صحية وصدمات عاطفية شديدة. وفقا لدراسة اجرتها مبادرة الحقوق المدنية الالكترونية وجد ان ٩٣ بالمئة من ضحايا الانتقام الاباحي يعانون من اضطراب عاطفي مؤلم و٤٢ بالمئة سعوا الى خدمات نفسية .[٤] يشمل الاضطراب الغضب، الذنب، الاكتئاب وحتى الانتحار. وقد يكون هنالك ايضا تدهور في العلاقات الشخصية ومشاعر العزلة.[٥] العديد من العواقب السلبية طويلة الامد للانتقام الاباحي مماثلة لتلك التي تظهر في ضحايا المواد الاباحية المتعلقة بالاطفال. الاهانة، الضعف و الاستمرارية المقترنة بهذه الجرائم المتميزة ، وان كانت مماثلة، تترك الضحايا يشتركون في معركة مدى الحياة للمحافظة على نزاهتهم. كنتيجة لذلك، يعاني ضحايا الانتقام الاباحي من اثار مماثلة على الصحة العقلية دائمة كما وصفت من قبل

---

[1] *Revenge Porn Statistics*, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/>

تاريخ الدخول ٢٠١٧.١٢.١٦

[2] Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 351.

[3] Mary Anne Franks, 'Drafting An Effective "Revenge Porn" Law: A Guide for Legislators' (2014) SSRN 12

[4] *Revenge Porn Statistics*, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/>

تاريخ الدخول ٢٠١٧.١٢.١٦

[5] Mudasir Kamal, MD, and William J. Newman, MD, 'Revenge Pornography: Mental Health Implications and Related Legislation' (2016) Vol. 44, No. 3, The Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law٣٦٢

ضحايا المواد الاباحية المتعلقة بالاطفال، وعلى سبيل المثال، الاكتئاب، مشاعر بانعدام القيمة، تدني احترام الذات .[١]
بسبب عمق الاذى العاطفي، ضحايا الانتقام الاباحي يصبحون بشكل متزايد اكثر عرضة للانتحار. وفقا لدراسة اجريت من قبل مبادرة الحقوق المدنية الالكترونية وجد ان ٥١ بالمئة من ضحايا الانتقام الاباحي يفكرون بالانتحار.[٢] هذا الامر على وجه الخصوص يشعر به ضحايا الانتقام الاباحي الذين هم في سن المراهقة. مأساويا، نشر الصور الاباحية على الانترنت دفع بعض الفتيات في سن المراهقة الى الانتحار. على سبيل المثال، قضية (Audrie Potts). في تلك القضية، (Audrie) وفي حفلة الصيف قبل العام الثاني من المدرسة الثانونية، (Audrie) تناولت مواد كحولية الى حد فقدان الوعي. ثلاثة من الاولاد من صف (Audrie) خلعوا ملابسها والتقطوا صور جنسية لها. تم نشر الصور على الانترنت و(Audrie) كانت تتعذب بشدة من قبل اصدقائها في المدرسة بمجرد بدء المدرسة .تقريبا بعد اسبوع من بدء الدراسة،(Audrie) انتحرت في حمام المدرسة.[٣]
تكون التكاليف المهنية للانتقام الاباحي شديدة. نشر الصور العارية يمكن ان يلحق الضرر بسمعة المرأة في مكان عملها عندما يتم ارسال تلك الصور الى زملائها والى اصحاب العمل. موظفة في وزارة النقل الامريكية، على سبيل المثال، تم فصلها من الوظيفة لانه زميلتها في العمل ارسلت صورة عارية لها الى بقية زملائها.[٤] بطريقة مماثلة، ضحايا الانتقام الاباحي غالبا ما يتم طردهم كمرشحين لوظائف محتملة لانه مواقع الانتقام الاباحي غالبا ما تربط الصور للشخص الذي يصور من خلال تحديد المعلومات ، وبالتالي تظهر الصور عندما يتم البحث عن الاسم على محرك البحث من قبل اي من اصحاب العمل الحاليين او المحتملين.[٥]
الضحايا قد لا يتمكنون من ايجاد وظائف على الاطلاق. معظم اصحاب العمل يعتمدون على سمعة المرشحين عبر الانترنت كخيار للتوظيف. وفقا لدراسة واحدة اجريت في عام ٢٠٠٩ من قبل مايكروسوفت، وجد ان اكثر من ٨٠ بالمئة من اصحاب العمل يعتمدون على سمعة الموظفين المحتملين على الانترنت و حوالي ٧٠ بالمئة رفضوا المتقدمين على اساس النتائج.[٦] من المؤكد ان هذه الارقام قد زادت لانه المجتمع اصبح اكثر " هاجس في الجوجل" في السنوات الاخيرة. كنتيجة لذلك، الانتقام الاباحي قد يضر بالاقتصاد من خلال أزالة ضحاياه من سوق العمل، مما

---

[1] Audrey Rogers, 'Child Pornography's Forgotten Victims' (2008) Vol. 28, Pace Law Review 853

[2] *Revenge Porn Statistics*, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/>

تاريخ الدخول ٢٠١٧.١٢.١٦

[3] Sarah Bloom, 'No Vengeance for 'Revenge Porn' Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It' 242

[4] See Kaitlan M. Folderauer, 'Comments: Not All Is Fair (Use) in Love and War: Copyright Law and Revenge Porn' (2015) Vol 44, Issue (2) University of Baltimore Law Review 325.

[5] See Sarah Bloom, 'No Vengeance for 'Revenge Porn' Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It' 241

[6] See Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks 'Criminalizing Revenge Porn' 352.

يجعلهم اكثر عرضة للبطالة، و يضر بفرصتهم لتحسين ذاتهم من خلال منعهم من الحصول على التعليم العالي والذي يمكن ان يؤدي الى المزيد من الوظائف المربحة.[١]
بالاضافة الى ذلك، يسبب الانتقام الاباحي قضايا نفسية مكلفة للمجتمع. يترتب على البطالة تكاليف اقتصادية واجتماعية كثيرة. تشمل التكاليف الاقتصادية فقدان الانتاجية، زيادة المستفيدين من الرعاية الاجتماعية وانخفاض ايرادات الضريبة. بينما تشمل التكاليف الاجتماعية للبطالة الفقر، سوء الصحة، الوفيات المبكرة، الاجهاد النفسي، والسلوك الاجرامي الانتحاري وفقدان رأس المال البشري. الحكومة تفقد الايرادات لانه الاشخاص غير قادرين على العمل، ويجب عليها الانفاق الكثير من المال لمساعدة العاطلين عن العمل.[٢] ضحايا الانتقام الاباحي يعانون من الضرر النفسي الذي يؤدي الى زيادة التكاليف المجتمعية لرعاية هؤلاء الافراد. يعاني الضحايا الذين يفقدون وظائفهم لخسائر طويلة الاجل من البطالة، بما في ذلك انخفاض المهارات والتي في المقابل تؤدي الى المزيد من الاضرار بالانتاجية الاقتصادية للبلد ، وفي نهاية المطاف يؤدي الى انخفاض الثروة الاجمالية.[٣]
بالاضافة الى الاضرار الاقتصادية، الانتقام الاباحي يضر المجتمع من خلال تقويض المعايير الاجتماعية و تغيير دينامية التفاعلات بين الاشخاص التي تجعل العلاقة الحميمة صعبة ،ان لم تكن مستحيلة.[٤] الفشل في اتخاذ موقف قوي من خلال تجريم الانتقام الاباحي يشجع المجتمع على على زرع عدم الشعور وعدم الاكتراث كمبدأ، و تجنب الاحترام المتبادل وأدب الاخلاق كقيم اساسية. عدم أتخاذ أجراء، يعزز معيار السلوك الذي لا يمكن تحمله بالعالم المادي.[٥] مواقع الانتقام الاباحي مكرسة الى الانتقاص من الافراد، مضايقتهم و أهانتهم . بالتاكيد تلك الموقع تهدد البيئة الاخلاقية للمجتمع.[٦]
علاوة على ما ذكر اعلاه، يفرض الانتقام الاباحي أضرار تعبيرية تؤثر على كل المجتمع. هذه الممارسة ترسل رسالة مفادها ان الاستغلال الجنسي هو شكل مقبول من اشكال الترفيه او العقوبة، او كلاهما، وعلى وجه الخصوص، عندما يتعلق الامر بالمرأة التي تتصرف بطرق يجدها الرجال غير مقبولة.[٧] ليس من قبيل الصدفة، ان العديد من النساء المستهدفات للانتقام الاباحي يعتبرن نساء ناجحات، نساء من مشاهير هوليوود، قضاة ، طلبة دكتوراه و شخصيات

---

[1] Adrienne N. Kitchen, 'The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment' (2015) Vol 90, Issue 1, Chicago-Kent Law Review٢٦٣

[٢] المصدر اعلاه ٢٦٤-٢٦٣

[3] Adrienne N. Kitchen, 'The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment' (2015) Vol 90, Issue 1, Chicago-Kent Law Review٢٦٤

[4] Elizabeth Adjin-Tettey , *'Sexual Wrongdoing: Do the Remedies Reflect the Wrong'* in Erika Rackley and Janice Richardson(eds) , Feminist Perspectives on Tort Law (2012 Routledge) 179 at 192

[5] Nancy S. Kim , 'Website Proprietorship and Online Harassment' (2009) No. 3 Utah Law Review 1054

[6] Anita L. Allen, 'Symposium: Privacy Jurisprudence as an Instrument of Social Change' (2012) Vol. 14, Journal of Constitutional Law 915

[7] Mary Anne Franks, 'Revenge Porn Reform: A view from the Front Lines' (201٦) Vol. 69, Florida Law Review ٩-10

سياسية. يمكن وصف الغالبية من الجناة الذكور، والغالبية من المستهلكين الذكور لهذه الصور على انها محاولة لوضع النساء الاقوياء في مكانهن، لمعاقبتهن على التصرف بطريقة تهدد او تغضب الرجال. الاغتصاب و التحرش الجنسي باستمرار يعزز الاعتقاد الخبيث ان للرجال الحق في استخدام النساء والفتيات جنسيا بدون موافقتهم; الانتقام الاباحي له نفس التأثير. مثل تلك الاشكال من الاساءة، الانتقام الاباحي غالبا ما يتم الاحتفال به، في كثير من الاحيان تافهه و نادرا ما يعاقب.[1]

[1] المصدر اعلاه

المبحث الثالث

وسائل مكافحة مشكلة الانتقام الاباحي

الاعتراف بالضرر الشديد الذي يسببه الانتقام الاباحي لضحاياه و المجتمع ككل ،أدى الى التفكير بايجاد حلول للتعامل مع تلك المشكلة. يمكن لضحايا الانتقام الاباحي اللجوء الى الوسائل المدنية من اجل الحصول التعافي من الاذى الذي لحق بهم. وفي سعيهم لتحقيق العدالة وردع الجناة، الوسائل الجنائية يمكن ان تكون خيار قانوني اخر لضحايا الانتقام الاباحي. لذلك هذا المبحث يحلل تلك الوسائل في مطلبين، ويستنتج ان تلك الوسائل غير كافية لحل مشكلة الانتقام الاباحي.

المطلب الاول

نهج الوسائل المدنية لمكافحة الانتقام الاباحي

على الرغم من فعالية الوسائل المدنية في التعامل مع مكافحة مشكلة الانتقام الاباحي، ولكنها قد لا ترقى الى الهدف الذي يسعى اليه ضحايا الانتقام الاباحي. هنالك مجموعة من الوسائل المدنية المتوفرة لضحايا الانتقام الاباحي وهي قانون المسؤولية التقصيرية وقانون حق المؤلف والتي سوف تخضع للمناقشة ادناه.

أولا. قانون المسؤولية التقصيرية

قد يمنح قانون المسؤولية التقصيرية لضحايا الانتقام الاباحي الوسائل القانونية الكافية. بموجب القانون، يمكن للضحية ان يرفع دعوى مدنية على أساس أنتهاك الخصوصية. تقام دعوى انتهاك الخصوصية عندما الفرد الذي ينشر الحياة الخاصة لاخر يكون خاضعا للمسؤولية اذا المسالة سوف تكون مسيئة جدا الى الشخص المعقول ولا تكون مصدر قلق مشروع للناس.[1] يجب على الضحية الذي يدعي انتهاك الخصوصية ان يثبت ان الناشر عمدا تسلل الى شؤونها الخاصة، وان التسلل سوف يكون مسيئا جدا الى الشخص المعقول.[2] كذلك، الضحية يجب ان تثبت "التوقع المعقول للخصوصية" في الصورة.[3]

تحدد المعايير الاجتماعية ما اذا كان ينظر الى نفس الصورة الجنسية الواضحة على انها طقوس للمعازلة، او كانتقام اباحي. على الرغم من المحتوى المتماثل، فان السياق الذي تتم به مشاركة الصورة يكون مختلفا. لحد الان، لم تعالج المحاكم مسالة ما اذا كان ضحايا الانتقام الاباحي لديهم توقع معقول للخصوصية في الصور التي يشاركونها. لا يحمي الشخص المعقول الصور الخاصة من خلال مشاركتهم مع الاخرين عبر الرسائل النصية ، الاميل الالكتروني او وسائل اخرى.

التسلل الى شؤون الفرد الخاصة يثبت انه مفيد في الحالات عندما يكون التقاط الصور او مقاطع الفيديو بدون موافقة الضحية وبدون معرفة الضحية. التسلل يتضمن "التدخلات الحسية الغير مبررة" ،كالتنصت، التنصت على المكالمات التلفونية و التجسس البصري او الفوتوغرافي. ولكن

---

[1] Rachel Budde, 'Taking the Sting out of Revenge Porn: Using Criminal Statutes to Safeguard Sexual Autonomy in the Digital Age' 21.

[2] Sarah Bloom, 'No Vengeance for ‘Revenge Porn’ Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It'257

[3] Amanda Levendowski, ‘Using Copyright to Combat Revenge Porn,’ (2014) Vol .3 NYU Journal of Intellectual Property & Entertainment Law 436

من الصعب عموما اثبات حالات التسلل عندما الضحية ياخذ الصورة وويوزعها; هذا القيد يعني ان دعوى " انتهاك الخصوصية" سوف لا تكون الافضل اذا الضحية ارسلت اولا الصورة العارية الى الجاني للاستخدام الخاص ، وحتى لو قام الجاني لا حقا بتوزيع الصورة على نطاق واسع.[١]

كذلك ،يمكن لضحايا الانتقام الاباحي ان يرفع الدعوى المدنية على اساس ان الانتقام الاباحي يشكل كشف علني للحقائق الخاصة. هذه الدعوى تقام على اساس العلنية الغير مرخص بها للمسائل الخاصة. تنشأ المسؤولية عندما الجاني على نطاق واسع يكشف "مسألة تتعلق بالحياة الخاصة لشخص اخر" والتي سوف تكون مسيئا جدا الى الشخص المعقول ولا تكون مصدر قلق مشروع للناس.[٢] حيث بينت محكمة الاستئناف في كارولينا الجنوبية الامريكية ان مدار الشكوى في المسؤولية التقصيرية هو العلنية بدلا من النشر.[٣] يجب ان يكون الكشف علنيا ويكون كذلك اذا تم ارسال الرسالة الى مجموعة من الناس . يحدث الكشف العلني عندما يقوم الموزع بتوزيع المعلومات الخاصة الى مجموعة كبيرة من الناس بنفسه او عندما يقوم الموزع بمجرد بدء العملية والتي من خلالها الكشف عن المعلومات الى عدد كبير من الناس.[٤] لذلك التوزيع الى شخص واحد او الى مجموعة صغيرة من الناس سوف لا يثير المسؤولية.

الحقيقة تكون خاصة اذا كان هنالك توقع معقول من الخصوصية في الحقائق،وعلى هذا النحو فهي ليست مسالة ذات طابع عام.[٥] الكشف يتضمن النشر على الصحف،المجلات والانترنت. العلنية ربما تتضمن الافصاح عن اولئك الذين لديهم علاقة خاصة مع الضحية والذي يجعل الافصاح مدمر مثل الافصاح الى الجمهوربوجه عام.[٦] ولكن الكشف غير موجب لاقامة الدعوى المدنية عندما يحدث لاولئك الذين لديهم مصلحة طبيعية وسليمة. صحيح ان بعض المحاكم وجدت المسؤولية للكشف العلني عندما المدعي عليه نشر معلومات الاتصال والصور على مواقع عديدة والصور كانت جدا رسومية وذات طابع شخصي. ولكن بمجرد الصور كانت مسبقا في العلن، فان القانون السائد لانتهاك الخصوصية يعترف عموما ان المصالح في الخصوصية تتلاشى. لذلك بمجدر ان الصورة تكون على شبكة الانترنت، الضحية لا تلجأ ضد الموقع الذي اعاد نشر الصور لانها فقدت اي مصلحة خصوصية في تلك الصور.[٧]

بالاضافة الى اعلاه ،يمكن لضحايا الانتقام الاباحي ان يستخدموا الدعوى المدنية على اساس الايذاء المتعمد العاطفي . يتضمن الايذاء المتعمد العاطفي فعل خبيث جدا والذي يسبب الصدمة

---

[1] Elisa D'Amico and Luke Steinberger, 'Fighting for Online Privacy with Digital Weaponry: Combating Revenge Pornography' (2015) Vol. 26 No. 2 Entertainment, Arts and Sports Law Journal 30.

[2] Alix Iris Cohen, 'Nonconsensual Pornography and the First Amendment: A Case for a New Unprotected Category of Speech' (2015) Vol. 70 University of Miami Law Review ٣١٤

[3] Ari Ezra Waldman, 'A Breach of Trust: Fighting Nonconsensual Pornography' (2015) Vol. 102 Iowa Law Review٧٢٠ .

[4] Alix Iris Cohen, 'Nonconsensual Pornography and the First Amendment: A Case for a New Unprotected Category of Speech' (2015) Vol. 70 ،٣١٤

[5] المصدر اعلاه ٣١٥

[6] Adrienne N. Kitchen, 'The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment' ٢٥٦

[7] Adrienne N. Kitchen, 'The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment' 256-257

للسعادة العاطفية للفرد.[١] في هذا الخصوص، الضحية يجب ان تثبت ان سلوك المدعى عليه كان فاحشا جدا والذي عمدا او متهورا سبب ضرر عاطفي شديد. لا يكفي ان يكون غرض المدعي عليه الحاق ضرر عاطفي شديد للضحية او ان المدعي عليه فعلا سبب هكذا ألم. بدلا من ذلك، يستلزم ادعاء الايذاء المتعمد العاطفي الناجح ;ان ألم الضحية العاطفي كان ناجما عن سلوك المدعى عليه الفاحش. اثبات السلوك الفاحش ربما يقدم دليل على الالم الشديد العاطفي .[٢] كذلك يجب اثبات العلاقة السببية بين اصابة المدعي وسلوك المدعى عليه مع الضرر الذي يصل الى ألم عاطفي شديد للمدعي.[٣]

ولكن تستلزم السوابق القضائية ان الضحية يعاني من تعطيل الاستجابة العاطفية بشدة او ألم لا يطاق.[٤] في قضية(Smith v. Amedisys Inc.,) المحكمة رأت ان التحرش الجنسي والجسدي المستمر والذي ادى الى الغضب، الاذلال والاحراج لم يستوفي الشرط المطلوب.[٥] لذلك لذلك ضحايا الانتقام الاباحي ربما يكافحون لاثبات ان اهانتهم الخاصة مؤهلة لتكون ضرر عاطفي شديد بموجب القانون.[٦]

على الرغم الخيار المحتمل ،واحيانا النجاح ، المحاكم مترددة في السماح بدعاوي الالم العاطفي المتعمد بسبب المخاوف من كثرة التقاضي وسهولة التظاهر (التزييف) بالالم العاطفي.[٧] القاعدة العامة انه لا توجد مسؤولية عن ألم عاطفي كامل بدون ان ينتج عن ذلك ضرر بدني او اي انتهاك لمصالح المدعي. لذلك، اذا المدعي غير قادر على اثبات بعض الضرر الذي يتجاوز الضرر الى سمعته او روحه، فان ادعائه غير قابلة للادراك.[٨]

واخيرا يمكن لضحية الانتقام الاباحي ان يرفع الدعوى المدنية على اساس التشهير. التوزيع الغير مرخص به للصور وحده وفي كثير من الحالات يشكل تشهير. علاوة على ذلك، التعليقات والمعلومات الشخصية الاخرى والتي ترافق عادة النشر الغير اتفاقي للصور الحميمة تساعد على انشاء أدعاء التشهير وتساعد على جعل هذا السسبب قويا جدا.[٩]

ثانيا. قانون حقوق المؤلف

---

[1] Angel Quiles, "Revenge Porn" (2016) Law School Student Scholarship.

[2] Avlana K. Eisenberg, 'Criminal Infliction of Emotional Distress' (2015) Vol, 113 | Issue 5 Michigan Law Review٦٢٤-625

[3] Elizabeth M. Jaffe, 'Cyberbullies Beware: Reconsidering Vosburg v. Putney in the Internet Age' (2011)Charleston Law Review 379, 391.

[4] Amanda L. Cecil, 'Taking Back the Internet: Imposing Civil Liability on Interactive Computer Services in an Attempt to Provide an Adequate Remedy to Victims of Nonconsensual Pornography' (2014) Vol. 71, Issue 4 Washington and Lee Law Review 252-253.

[٥] المصدر اعلاه

[٦] المصدر اعلاه ٢٥٣٠

[7] Russell Fraker, 'Reformulating Outrage: A Critical Analysis of the Problematic Tort of IIED' (2008) Vo 61, No. 3 Vanderbilt Law Review.

[8] Adrienne N. Kitchen, 'The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment' ٢٥٨

[9] Elisa D'Amico and Luke Steinberger, Fighting for Online Privacy with Digital Weaponry: Combating Revenge Pornography٢٩

بما ان ضحايا الانتقام الاباحي يسعون الى ازالة جميع صورهم من المواقع الاباحية وليس فقط للحصول على تعويضات نقدية، لذلك حق المؤلف يمكن ان يكون وسيلة فعالة لتحقيق مسعاهم، ولكن ربما ليس وسيلة فعالة. غالبية صور الانتقام الاباحي هي صور ملتقطة ذاتيا (Selfies). وفقا لدراسة اجريت من قبل مبادرة الحقوق المدنية الالكترونية، تقريبا ٨٠ بالمئة من ضحايا الانتقام الاباحي هم الذين يخلقون الصور والفيديوهات المستخدمة ضدهم.[١] نتيجة لذلك، ضحايا الانتقام الاباحي يملكون عادة حق الملكية والنشر لصورهم. حتى اذا الضحية قدمت الصور او الفيديوهات الى شريكها، فهي تبقى مالك لحق الملكية والنشر. لذلك، اذا شريكها حمل الصور على الانترنت بعد انتهاء علاقتهم،فان ذلك التصرف سوف يشكل انتهاك لحق المؤلف.[٢]

على الرغم من اعتقاد الكثير من ضحايا الانتقام الاباحي بضعفهم، ولكنهم في الحقيقة ذو سلطة بموجب قانون الالفية للملكية الرقمية الامريكي لعام ١٩٩٨. في حالة ان ضحية الانتقام الاباحي التقط الصورة بنفسه، فان القانون يمكن الضحية من ازالة الصور من خلال أرسال اشعار الى الموقع الاباحي ، واذا الموقع رفض ازالة الصور ، الضحية يستطيع مقاضاة الموقع لانتهاك حق الملكية.[٣] بالاضافة الى ذلك، تتعرض مواقع الانتقام الاباحي الى خطر خسارة الحصانة الممنوحة الممنوحة بموجب قانون الالفية للملكية الرقمية.[٤]

على الرغم من نقاط القوة لحق المؤلف في تعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي، ولكن الحق يبدوا قد فشل في القضاء تماما على أثار الانتقام الاباحي. يمكن لضحايا الانتقام الاباحي الذين التقطوا صور واضحة بانفسهم استخدام قانون حق المؤلف من اجل منع الاخرين من نشر الصور، لذلك لا يطبق القانون على الضحايا الذين لم يلتقطوا الصور بانفسهم.

حماية حق المؤلف يمكن ويحفز على الانتقام الاباحي كما تفعل صناعة الاباحية بشكل عام.[٥] يهدف قانون حق المؤلف الى حماية حق التاليف والنشر للمالكين. كما ذكر اعلاه ٨٠ بالمئة من صور الانتقام الاباحي تلتقط ذاتيا. ومن المفروض ان تلك الصور تحمى بموجب قانون حق المؤلف. ولكن سوف نجد ان حق ملكية نشر ٢٠ بالمئة من الصور التي التقطت من قبل اخرين او الجناة تعود لهم. في حالة تطبيق حق المؤلف في هذه الحالات، فانه يجب حتما ايضا حماية حقوق الجاني، الموزعين الذين من المحتمل يملكون الحقوق في الصور. ومن شأن ذلك ان يوفر حماية للجناة من القانون نفسه والذي يهدف الى ردع الفعل الذي يرتكبونه. وبالتالي سيستلزم تعديل القانون لاستبعاد ذلك التصرف الضار. علاوة على ذلك،٢٠ بالمئة من الضحايا سوف يتركون بدون حل ومعرضين للخطر.[٦]

---

[1] *Revenge Porn Statistics*, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/> تاريخ الدخول ٢٠١٧.١٢.٢٠

[2] Shigenori Matsui, The Criminalization of Revenge Porn in Japan, (2015) Vol. 24 No. 2, Washington International Law Journal Association 298.

[3] Taylor Linkous, 'It's Time for Revenge Porn to Get a Taste of Its Own Medicine: An Argument for the Federal Criminalization of Revenge Porn' (2014) Volume XX, Issue 4, Richmond Journal of Law & Technology١٧ .

[4] Amanda Levendowski, 'Using Copyright to Combat Revenge Porn,' (2014) Vol, 3 NYU Journal of Intellectual Property & Entertainment Law 444.

[5] Ann Bartow, 'Copyright Law and Pornography' (2012) Vol. 91 No. 1 Oregon Law Review 2-2-3.

[6] Justin Pitcher, 'The State of the States: The Continuing Struggle to Criminalize Revenge Porn' (2015) Vol .2015 ،Issue 5, Brigham Young University Law Review 1448.

اضف الى قصور حق المؤلف، انه بمجرد نشر الصور على موقع انتقام اباحي واحد ، الصور سوف تنتشر بسرعة عبر الانترنت. الضحية ربما ينجح في أزالة الصور من موقع واحد، ولكن الضحية قد يواجه مشكلة ظهورها في مواقع اباحية اخرى، او المستخدمين ربما ينشرون المزيد من الصورة الجنسية الى الموقع الاصلي للانتقام. لذلك من الصعب جدا ، اذا لم يكن مستحيل، ازالة الصور من جميع المواقع. مما يضاعف هذه المسالة هو حقيقة انه حتى اذا دعوى حق المؤلف اجبرت الجوجل لازالة الصور من نتائج البحث، الجوجل يخبر الباحثين بان الصورة تم أزالتها ولكن لايزال يوفر الرابط الى الصور. علاوة على ذلك، طالما الناس يرون الصور او يعرفون وجودهم، الانتقام الاباحي يمكن ان يكون له نتائج لسنوات قادمة حتى ولو الصور في نهاية المطاف تختفي من شبكة الانترنيت.[١]

كذلك كما هو معروف، مواقع الانتقام الاباحي تهدف الى تشويه السمعة وتدمير حياة الاشخاص. من خلال اصدار اشعار بازالة الصور والذي يتطلب الكشف عن المعلومات الشخصية، الضحايا قد يجلبون ،بدون عمد، المزيد من الانتباه الى الصورة حيث ان المواقع ربما تخلق نشر اضافي حول الضحايا الذين يطلبون ازالة صورهم او يشجعون المستخدمين على اعادة نشر صور الضحايا على مواقع اخرى.[٢]

علاوة على اعلاه، انه حتى اذا التقطت الصورة بنفسها، ولكن حقها في المقاضاة لانتهاك حق المؤلف قد يكون وهميا. مواقع الانتقام الاباحي غالبا ما تتجاهل طلبات الضحايا لازالة صورهم لانه المواقع ليس لديها قلق فيما يتعلق بمقاضاتهم. تعرف المواقع الاباحية ان معظم الضحايا غير قادرين على استئجار محامي بسبب التكاليف العالية لرفع الدعاوي القضائية . الاهم من ذلك، ان الاذى الناتج من الانتقام الاباحي لا يمكن تخفيضه الى حق المؤلف ويقلل من حقيقة الاذى الذي اصيب به الضحية.[٣]

على الرغم من كثرة الخيارات المدنية ، ولكن هنالك عدد من الاسباب التي قد تجعل الوسائل المدنية غير كافية في التعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي. قد لا يملك اكثر ضحايا الانتقام الاباحي الوسائل المالية او الوقت لرفع الدعوى. يمكن للضحية ان تجمع عشرات الاف من الدولارات من الرسوم القانونية بدون ان تحصل اي نتيجة. كذلك قد تكون هنالك صعوبة لضحايا الانتقام الاباحي في ايجاد محامي للتوكل في قضيتهم حيث يقدر احد المحامين ان هنالك اربع او خمس محامين في امريكا الذين يقبلون التوكل في قضايا لانتقام الاباحي.[٤] اضف الى ذلك، ان ضحايا الانتقام الاباحي يرفضون تحمل المزيد من العلنية الغير مرغوب بها، اي عدم رغبتهم في الاستمرار تحت اسمائهم الحقيقة.[٥] كذلك رفع الدعوى القضائية ربما يؤدي الى تجديد الغضب الاصلي لدى الفاعل والذي قد يلجأ الى اعادة نشر الصور على مواقع مختلفة. هذا التصرف قد

---

[1] Adrienne N. Kitchen,' The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment'٢٥٩ .

[2] Amanda Levendowski, 'Using Copyright to Combat Revenge Porn,' 444.

[3] Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 3٦٠.

[4] Sarah Bloom, 'No Vengeance for 'Revenge Porn' Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It' 258

[5] Danielle Keats Citron, Criminalizing Revenge Porn٣٥٨

يجذب مشاهدين جدد الى الصورة الجنسية، ولكن في نفس الوقت قد يمنع الضحية من الاستمرار في دعواها.[١]
الاهم من ذلك، الدعوى المدنية ،في كثير من الاحيان، قد تفشل لانه هوية الناشر للصور الجنسية تبقى مجهولة. ليس دائما الضحية يعرف الفاعل او كيف تم التوصل الى الانتقام الاباحي وتوزيع الصور. وحتى اذا تم التعرف ، الضحية عادة لا يمتلك ادلة كافية لاثبات القضية في المحاكم. في هذه الحالة، فان النهج البديهي هو مقاضاة الموقع الاباحي الذي نشر الصور الجنسية. ولكن هنالك قوانين تحظر على ضحايا الانتقام الاباحي تقديم معظم الدعاوي المدنية ضد المواقع المواد الاباحية . وعلى سبيل المثال، البند(٣٠) من قانون أداب الاتصالات الامريكي لعام ١٩٩٦ يمنح حصانة الى اصحاب المواقع التي تستضيف المواد الاباحية، بينما عدد من ضحايا الانتقام الاباحي قد ربحوا الدعاوي في المحالكم المدنية، ولكن قد يكون من الصعب جمع التعويضات النقدية او قد تكون التعويضات غير مقنعة عندما الضحية يسعى الى ازالة صورهم من مواقع الانتقام الاباحي.[٢] واخيرا قد يكون من مصلحة كلا من ضحايا الانتقام الاباحي والمجتمع التركيز على منع الانتقام الاباحي بدلا من التركيز على تعويض الضحايا.[٣].
سلبيات الوسائل المدنية لا تقترح انه لا يمكن السعي الى تلك الوسائل، ولكن فقط للتاكيد على مسالة ان الوسائل ليست بحد ذاتها كافية لمعالجة مشكلة الانتقام الاباحي. ونتيجة لذلك يعتبر القانون الجنائي الوسيلة المناسبة لقضية الانتقام الاباحي. هذه الوسيلة سوف تحلل أدناه.

المطلب الثاني

الوسائل الجنائية لمكافحة الانتقام الاباحي

القانون الجنائي ، من المحتمل جدا،ان يقدم الحلول الفعالة للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي. في تحليل لنصوص قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩،وجد انه بالامكان تغطية الانتقام الاباحي، ولكن بشكل غير مباشر، من خلال نصوص ذلك القانون. لذلك لا يمكن انكار ان القانون العراقي مهيأ للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي في عدد من الطرق.
يمكن ان يصنف نشر الصور العارية كجريمة تشهير ضد الشخص الذي تم تصويره. اي معلومات التي قد تضر بالسمعة الاجتماعية لشخص اخر عن طرق نشر مثل هذه الحقائق يمكن ان يعتبر تشهيرويخضع الفاعل لعقوبة جنائية. البحث في قانون العقوبات العراقي يبين ان جريمة التشهير تقع تحت مضلة جريمة القذف. وبالتالي الجاني يخضع لاحكام المادة (٤٣٣ف١) من قانون العقوبات والتي بينت ان "القذف هو اسناد واقعة معينة الى الغير باحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت ان – توجب عقاب من اسندت اليه او احتقاره عند اهل وطنه."[٤] يشترط في واقعة التشهير ان تكون من شانها احتقار المجنى عليها عند اهل وطنها، ويتحقق هذا بكل فعل يمس شرفها في نظر المجتمع.[٥] ويتحقق التشهير اذا عرض الجاني الصور الجنسية للضحية والتي من شأنها المساس بشرفها في المواقع الاباحية.

---

[1] Sarah Bloom, 'No Vengeance for 'Revenge Porn' Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It'258

[2] Danielle Keats Citron, 'Criminalizing Revenge Porn'٣٥٨

[3] Rachel Budde, 'Taking the Sting Out of Revenge Porn: Using Criminal Statutes to Safeguard Sexual Autonomy in the Digital'٤٩

[٤] المادة (٤٣٣ف١) من قانون العقوبات العراقي

[٥] ماهر عبد شويش، شرح قانون العقوبات- القسم الخاص-الطبعة الاولى (١٩٨٨) - ص ٢٥٠.

بما ان التشهير يعد من اخطر انواع المساس بالمكانة الاجتماعية للمجنى عليها . لذلك سعى القانون الى حماية تلك المكانة من خلال العقاب عليها بالحبس وبالغرامة او باحدى هاتين العقوبتين. ويعد ظرفا مشددا اذا وقع القذف بطريق النشر في الصحف او المطبوعات او باحدى طرق الاعلام الاخرى.[1] بصورة عامة ،يمكن للمتهم في جريمة التشهير ان يتفادى العقوبة اذا اثبت ان الوقائع المنشورة كانت لاغراض خدمة المصلحة العامة و كانت صحيحة. ولكن في حالة الانتقام الاباحي ، من المستبعد جدا انه يمكن للمتهم ان يثبت ان الوقائع المنشورة كانت لاغراض خدمة المصلحة العامة. لذلك حتى اذا الصورة كانت بريئة، فمن غير المرجح ان المتهم الذي حمل هذه الصورة على الانترنت ان يفلت من العقوبة الجنائية.

كذلك،يمكن ان يشكل نشر الصور الجنسية فعلا مخلا بالاداب العامة. يكون الفعل مخل بالاداب العامة عندما يقوم الفاعل بصنع اواستورد او صدر او حاز او احرز او نقل بقصد الاستغلال او التوزيع كتابا او مطبوعات او كتابات اخرى او رسوما او صورا او افلاما او رموزا او غير ذلك من الاشياء اذا كانت مخلة بالحياء او الاداب العامة. و كنتيجة لذلك يعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة او باحدى هاتين العقوبتين.[2]

أضف الى ذلك،عندما المرأة تلتقط صورة لنفسها، فمن المرجح جدا انها تحتفظ بحق الملكية على تلك الصورة. حتى لو قدمت تلك الصورة لشريكها فهي تبقى تحتفظ بحق الملكية . لذلك اذا شريكها نشر الصورة على الانترنت بعد انتهاء العلاقة بينهما، فان هذا السلوك سوف يشكل انتهاك لحق الملكية، ويمكن ان يؤدي الى عقوبة جنائية. ووفقا للمادة (٤٧٦) من قانون العقوبات العراقي " مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها القانون يعاقب بالغرامة كل من تعدى على حق من حقوق الملكية المعنوية للغير يحميها القانون او اتفاقية دولية انضم اليها العراق."[3]

علاوة على اعلاه،نشر الصور الجنسية يمكن ان يشكل افشاءا لاسرار الحياة الخاصة. اي نشر باحدى الطرق العلنية لا خبار او صور او تعليقات تتصل باسرار الحياة الخاصة او العائلية للافراد ولو كانت صحيحة اذا كان من شان نشرها الاساءة اليهم يعرض الناشر الى عقوبة جنائية بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة او باحدى هاتين العقوبتين.[4]

أحكام التهديد يمكن ايضا ان تستخدم للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي. وهذا يحدث عندما الناشر يهدد شريكته السابقة قبل تسريب صورها العارية او يحدث عندما يطلب اصحاب المواقع الالكترونية من الشريك السابق بتحميل الصور العارية لشريكته السابقة وبعد ذلك تهديدها بدفع مبالغ ضخمة من اجل ازالة الصور. لذلك التهديد يتطلب من المجنى عليها باسناد امور مخدشة بالشرف او افشائها وكان ذلك مصحوبا بطلب او بتكليف بامر او الامتناع عن فعل او مقصودا به. في كلا الحالتين واعتمادا على المادة (٤٣٠ف١) من عقوبات عراقي يعاقب الفاعل بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات او بالحبس. ولكن احكام التهديد قد لا تطبق على المستخدمين الذين لم يهددوا في البداية شركائهم السابقين قبل نشر الصورة. حتى عندما تذهب الضحية الى الشرطة بعد تعرضها للتهديد، فالقانون لا يستخدم دائما. لذلك على ما يبدو ان احكام التهديد غير فعالة في مكافحة الانتقام الاباحي.

واخيرا ،يمكن استخدام احكام تحريض الاطفال على الفسق والفجور لردع و مقاضاة انتاج المواد الجنسية. وفقا للمادة (٣٩٩) عقوبات عراقي يعاقب بالحبس كل من حرض ذكرا او انثى لم يبلغ

---

[1] المادة (٤٣٣ف١) من قانون العقوبات العراقي.

[2] المادة (٤٣٠ف) من قانون العقوبات العراقي.

[3] المادة (٤٧٦ف) من قانون العقوبات العراقي.

[4] المادة(٤٣٨ ف١) من قانون العقوبات العراقي.

عمر احدهما ثماني عشرة سنة كاملة على الفجور او اتخاذ الفسق حرفة او سهل لهما سبيل ذلك. هذا النص يمكن استخدامه لردع ومحاكمة المواد الجنسية الواضحة والتي تضم الافراد دون السن القانوني. هذا النص قد يساعد الضحايا على ازالة صورهم ، وحتى اغلاق المواقع عندما يكون عمر الشخص دون ١٨سنة وقت التقاط الصورة.[١] ولكن النص اعلاه لا ينطبق بطبعية الحال ، الى الضحايا الذين تجاوزا سن ١٨ من عمرهم ، وعليه مما يحد من فائدة هذه المحظورات في قضايا الانتقام الاباحي.

مع القلق العملي الذي يقيد فعالية الوسائل المدنية، ضحايا الانتقام الاباحي ينبغي ان يكونوا قادرين على اللجوء الى القانون الجنائي من اجل الحصول على الحماية. القانون الجنائي يمكن ان يقدم مجموعة متنوعة من الفوائد المرغوب بها. عندما الناشر يعاقب جنائيا بسبب النشر الغير مشروع، يعترف النظام القانوني بخطورة الاذى النابع من الانتقام الاباحي. وعلى حد تعبير البروفسور(Citron) والبروفسور(Franks) ، يعتبر القانون الجنائي ضروريا لارسال رسالة واضحة الى الجناة المحتملين ان الانتقام الاباحي يلحق أذى خطير بالخصوصية والاستقلال الذاتي واللذين لهما عواقب وعقوبات حقيقية.[٢] كذلك القانون الجنائي يردع الجناة الذين ربما يرفضون التهديد من خلال الدعوى المدنية، ولكن يخشون العواقب الخطيرة والدائمة للادانة الجنائية.[٣] اضف الى ذلك، القانون الجنائي يعبر للجاني عن " الادانة الاخلاقية للمجتمع".[٤] بما ان الجريمة مدونة في القانون الجنائي تكون ضارة الى المجتمع بأجمعه وليس الى شخص واحد فقط ، فان العقوبة التي تجاوز نطاق العقوبة المدنية تكون مبررة من خلال كلا من النظريات المنفعية و الجزائية.[٥] علاوة على ذلك، التهمة الجنائية تلغي العبء المالي الذي تقع على عائق الضحية وتشكل تهديدا موثوقا لمرتكبي الجرائم. في هذا الخصوص يجادل البروفسور(Citron) والبروفسور(Franks) ان الحل الذي يقدمه القانون الجنائي يعتبر ضروريا من أ جل ردع الانتقام الاباحي ، لانه في حين ان الجناة مع أموال قليلة قد لا يكون لديهم سوى القليل من الخوف من التقاضي، فان التهديد بتهم جنائية يكون أقل احتمالا للتجاهل.[٦]

بينما استخدام قانون العقوبات للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي من المحتمل ان يكون مفيدا، ولكن هنالك أسباب تدعوا الى التشكيك بفعاليته. من الناحية النظرية، بعض نصوص قانون العقوبات يمكن استخدامها فيما يتعلق بمسالة الانتقام الاباحي ، بما في ذلك نصوص التشهير، الاخلال بالاداب العامة، وافشاء اسرار الحياة الخاصة وغيرها ممن ذكر اعلاه. ولكن ربما من الصعوبة تطبيق تلك النصوص الى مفهوم جديد ; "الانتقام الاباحي" . بصورة عامة، في وقت تشريع تلك النصوص، المشرع ،من المحتمل جدا ،لم ياخذ بنظر الاعتبار امكانية تطبيقها الى السلوك عبر الانترنت. علاوة على ذلك، على الرغم من ان الضحايا قد يكونوا قادرين على أصلاح الاذى الذي اصابهم من خلال استخدام نصوص قانون العقوبات، ولكن العلم بكيفية

---

[1] Amanda L. Cecil, 'Taking Back the Internet: Imposing Civil Liability on Interactive Computer Services in an Attempt to Provide an Adequate Remedy to Victims of Nonconsensual Pornography' ٢٥٣٣

[2] Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 361.

[٣] المصدر اعلاه

[4] Joshua Dressler and Stephen P. Garvey, *Cases and Materials on Criminal law* (6th ed. American Casebook Series2012) 2-3.

[5] Kent Greenawalt, Punishment, 3 Encyclopedia of Crime And Justice 1282 (Joshua Dressler, Editor-in-Chief, 2d ed. 2002)

[6] Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 361

تطبيق تلك النصوص ليس دائما مضمون. من غير المرجح جدا ان ضباط الشرطة يمتلكون المعرفة التامة حول الجرائم التي ترتكب من خلال الانترنت.
لذلك، الضحايا سوف يبقى لهم القليل من الامل في الحصول على عدالة من قانون العقوبات. في هذا الخصوص، البروفسور(Citron) يبين ان الضباط في كثير من الاحيان أما غير قادرين على التحقيق بشكل مناسب في المضايقات او غير راغبين في عمل ذلك حتى تحدث الجريمة بدون انترنت. ضباط الشرطة غالبا ما ينصحون الضحايا بتجاهل المضايقات عبر الانترنت حتى ذلك الوقت.[١] نقص التعليم لدى ضباط الشرطة حول تشريع التحرش الجنسي يتفاقم مع صعوبة ايجاد المستخدم المجهول بدون مساعدة الموقع، يعطي الضحايا القليل من الامل في انه اي شخص سوف يكون مسؤول عن اضرارهم.[٢]

[1] Danielle Keats Citron , 'Law's Expressive Value in Combating Cyber Gender Harassment' (2009) Vol. 108,Michigan Law Review

[2] Mary Anne Franks, 'Unwilling Avatars: Idealism and Discrimination in Cyberspace' (2011) Vol. ٢٠,Columbia Journal of Gender and Law 259

المبحث الرابع

مقترح تشريع جنائي لمعالجة مشكلة الانتقام الاباحي

بسبب عدم فعالية الوسائل المدنية والجنائية للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي، لذا فان صياغة قانون يمنع الاشخاص من نشر وتوزيع الصور او مقاطع الفيديو الاباحية يعتبر افضل وسيلة للتعامل مع مشكلة الانتقام الاباحي في العراق. هذا المبحث يقترح تشريع بالاعتماد على افضل اجزاء قوانين الانتقام الاباحي في الولايات المتحدة الامريكية . لذلك الاطار الفعال لتشريع مقترح يجرم الانتقام الاباحي سوف يكون في المطلب الاول. بينما تحليل للتشريع المقترح سوف يكون في المطلب الثاني.

المطلب الاول

مقترح تشريع قانون يجرم الانتقام الاباحي

مشروع القانون الذي يجرم الانتقام الاباحي يجب ان يكون كالاتي:

اولا: لاغراض هذا القانون:

١. "الكشف" يضمن نقل، نشر، او توزيع، بالاضافة الى جعل التصوير الرقمي متوفرا للتوزيع او التحميل من خلال مرافق شبكة الاتصالات او من خلال اي وسيلة اخرى لنقل برامج الكمبيوتر او البيانات الى الكمبيوتر.

٢. "الصورة " تشمل صورة فوتوغرافية، شريط فيديو، فلم ،او تسجيل رقمي ،او تصوير اخر او تصوير كائن ما بما في ذلك جسم الانسان.

٣. " أجزاء حميمة" تعني الاعضاء التناسيلية الغير مغطاة كليا ، المغطاة جزئيا او المغطاة بشفافية، منطقة العانة،فتحة الشرج، حلمة الثدي المكشوفة كليا او جزئيا، بما في ذلك الكشف من خلال الملابس الشفافة.

٤. "الفعل الجنسي" يعني الايلاج الجنسي، العادة السرية، او نشاط جنسي.

٥. " النشاط الجنسي" يعني :

١.العلم بالمس او مداعبة من قبل الضحية او شخص اخر ،اما مباشرة او من خلال الملابس للاعضاء الجنسية، فتحة الشرج،او صدر المرأة او شخص اخر لغرض الاشباع الجنسي او الاثارة;او

٢.اي نقل للسائل المنوي على اي جزء من جسم الضحية المكسو او الغير مكسو، لغرض الاشباع الجنسي او الاثارة للضحية او لاخر; او

٣. فعل التبول في سياق جنسي

٤. اي ممارسة ربط للشريكة لغرض الاثارة الجنسية، الحصول على المتعة من خلال التلذذ بايقاع الالم على الشريكة او تكبيل الشريكة لغرض التمتع الجنسي

ثانيا: يعد الشخص مرتكبا لجريمة النشر الغير رضائي للصور الجنسية الخاصة عندما :

١. بشكل متعمد ينشر صورة لشخص اخر:

أ. الذي لايقل عن ١٨ سنة من العمر; و

ب. الذي يمكن التعرف عليه من الصورة نفسها او المعلومات المعروضة والمرتبطة مع الصورة; و ج. الذي يشترك في فعل جنسي او اجزاءه الحميمة تكون مكشوفة كليا او جزئيا.

٢. يحصل على صورة في ظل ظروف يكون فيها الشخص المعقول سوف يعرف او يفهم ان الصورة كان يجب ان تبقى خاصة ; و

٣. يعرف او كان ينبغي ان يعرف ان الشخص في الصورة لم يوافق على النشر.

ثالثا: هذا القانون لا يطبق الى الحالات الاتية:

١. عندما يكون النشر لغرض التحقيق الجنائي
٢. عندما يكون النشر لغرض الابلاغ عن السلوك الغير قانوني او فيما يتصل به
٣. الصور التي تتضمن الكشف الطوعي في الاماكن العامة او التجارية
٤. عندما النشر يتعلق بمسالة المصلحة العامة او يخدم غرضا عاما مشروعا
٥. عندما يكون النشر لاغراض البحث العلمي المشروع او لاغراض تعليمية

رابعا: يخضع الشخص المدان وفق هذا القانون الى احكام المصادرة المنصوص عليها في القوانين الاخرى ذات الصلة.

خامسا: يعتبر النشر الغير اتفاقي للصور الجنسية الخاصة جناية.

المطلب الثاني

تحليل للتشريع المقترح

القانون المقترح حدد بوضوح عناصر الجريمة; العلم بالكشف عن الصور الجنسية الواضحة واشرطة الفيديو لشخص يمكن التعرف عليه عندما الكاشف يعلم اوكان ينبغي عليه ان يعلم ان الشخص المصور لم يوافق على هكذا كشف. اهمية هذا العنصر تكمن في عدم معاقبة الاشخاص الذين يقدمون افصاحات وبدون عمد، او الاشخاص الذين ليس لديهم اي وسيلة لمعرفة ان الشخص المصور لم يوافق على الكشف. كذلك،القانون المقترح أسس استثناءات واضحة لمنع التطبيق المفرط. اذا كانت الصور ذات اهمية عامة مشروعة، او نشاط شرعي لتنفيذ القانون، فلا ينبغي تجريم أفشائها. كما هو الحال مع اي استثناءات تشريعية، فان المحمكة سوف تحدد عما اذا كانت الوقائع المحددة تقع ضمن احد الاستثناءات.

الاهم من ذلك،لم يتضمن القانون الاسلوب الذي يستلزم نية المضايقة اوتسبيب أذى عاطفي الى الضحية. على الرغم من ان النية لتسبب ضائقة عاطفية قد تحفز سلوك الجاني، الجناة ينشرون الصورة لمجموعة متنوعة من الاسباب. كذلك، ان من شأن اشتراط نية الايذاء ان يحفز الجناة للاستمرار في هذا السلوك ما دام بامكانهم ان ينكروا بشكل معقول نية الحاق الاذى باي شخص. في المقابل، من خلال اشتراط فقط النية للنشر، القانون المقترح اعطى الاولوية لضحايا الانتقام الاباحي على باعث الجناة لتوزيع الصور. بعد كل ذلك، الاذى الذي يلحق ضحايا الانتقام الاباحي مدمر بغض النظر عن الدافع.

يطبق القانون المقترح عندما الضحية يمكن التعرف عليها من خلال وجهها ، بالاضافة الى المعلومات الاخرى التي يتم عرضها في ارتباط مع الصورة. بدون هذا المتطلب،القانون يصبح اوسع نطاقا ،ومن المحتمل، ان يؤدي الى تجريم الافعال التي ليس لها ضحايا لانه الاذى المنبثق من الانتقام الاباحي يرتبط اساسا الى الاخرين الذين يعرفون هوية الشخص.[1] بموجب القانون المقترح ، ليس كل الافعال الجنسية الحميمة تضمن التعرية. فالقانون يطبق الى الصور التي تضمن افعال جنسية او اتصال جنسي حتى عندما يكون الانسان مكسوا.

القانون المقترح يمتد الى الصور التي تلتقط ذاتيا (Selfies). السبب في ذلك يعود الى ان القانون استخدم كلمة" الصورة" بدون تحديد شرط منشأها. لذلك القانون يطبق الى الصور التي

[1] Adrienne N. Kitchen, 'The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment'٢٦٨

تاخذ من قبل الضحية، من قبل الشريك السابق، او من قبل شخص أخر. اهمية هذة النقطة تكمن في ان الصور العارية الملتقطة ذاتيا اصبحت شائعة ، خصوصا مع تطبيقات الهواتف الذكية التي تمنح الافراد الوهم بألامان عند ارسال الصور العارية.
لم يقصر القانون المقترح المسؤلية الجنائية على الناشر الاصلي للصور، ولكن أمتد الى الموزعين الثانويين(أولئك الذين يعيدون توزيع او ارسال الصور الاباحية). هذا واضح من خلال استخدام معيار" الشخص المعقول." القانون ينظر عما اذا كان الشخص المعقول سوف يعرف او يفهم ان الصورة يجب ان تبقى خاصة وان الشخص المصور لم يوافق على النشر. هذا النص ،من المحتمل ،ان يساعد على البطىء في توزيع الصور عندما يكون من الواضح ان التوزيع غير توافقي.
القانون المقترح صنف الانتقام الاباحي كجناية مع عقوبات جدية. بما ان الضرر الذي يصيب الضحايا يمكن ان يكون قاسيا، فالمتهمين بنشر الانتقام الاباحي يجب ان يواجهوا عقوبات شديدة. اعتبار الانتقام الاباحي كجنحة يمكن ان يخلق عدد من المشاكل. المشكلة الاولى هي ابعاث رسالة الى الضحايا بان الضرر الذي اصابهم لايؤخذ على محمل الجد من قبل المجتمع. المشكلة الثانية هي تقليل الدوافع لدى رجال تنفيذ القانون فيما يتعلق بتخصيص الوقت كافي والموارد اللازمة لتحقيق في جريمة الانتقام الاباحي. وفي نفس الوقت، القوانين الجنائية التي تعتبر اكثر عقابية سوف تواجه فحص اكثر صرامة ومقاومة عامة محتملة. والمشكلة الاخيرة هي ان اعتبار الانتقام الاباحي كجنحة يقدم رادع غير فعال لانه الجناة يعرفون ان افعالهم سوف لن تعاقب بشكل صارم.[1] واخيرا، القانون المقترح استلزم مصادرة اي ارباح مشتقة من توزيع المواد الاباحية.

الخاتمة

على الرغم من ان مشكلة الانتقام الاباحي،على الاقل في الوقت الحالي، ظاهرة أنترنت مستمرة، مع عواقب مروعة محتملة،ولكن في الحقيقة تلك المشكلة ليس لها حلا نهائيا. بينما القانون منح الافراد الذين يجدون صورهم الجنسية منشورة على المواقع الاباحية خيارات قانونية عديدة التي من المحتمل ان تصلح الاذى الشديد الذي لحق بهم، ولكن لا يوجد تاكيد في الواقع على ان اي منهما قد اصبح كأساس ،وعلى نحو كاف، الدواء الشافي للمشكلة.
بناءا على ذلك، تشريع قانون يجرم الانتقام الاباحي اصبح أمرا ضروريا. بينما التشريع المقترح ربما غير قادر على أزالة تأثير الاهانة الذي عاني منه الضحايا كنتيجة لنشر صورهم ، مع ذلك يمكن للمقترح الجديد ان يقدم بعض المساعدة، وان يكون رادعا للافراد الذين يختارون ،وبشكل متعمد، الحاق الاذى بالضحايا .

[1] Danielle Keats Citron, 'Criminalizing Revenge Porn' 389

المصادر

اولا. المصادر العربية

١. ماهر عبد شويش، شرح قانون العقوبات- القسم الخاص- الطبعة الاولى(١٩٨٨).

ثانيا. المصادر الاجنبية

١. الكتب

1. Matthew Hall and Jeff Hearn, *Revenge Pornography: Gender, Sexuality and Motivations*, (Routledge 2017)
2. Elizabeth Adjin-Tettey , *'Sexual Wrongdoing: Do the Remedies Reflect the Wrong'* in Erika Rackley and Janice Richardson(eds) , Feminist Perspectives on Tort Law (2012 Routledge)
3. Joshua Dressler and Stephen P. Garvey, *Cases, and Materials on Criminal law* (6th ed. American Casebook Series2012)
4. Kent Greenawalt, Punishment, 3 Encyclopedia of Crime And Justice (Joshua Dressler, Editor-in-Chief, 2d ed. 2002)

٢.البحوث

١Danielle Keats Citron and Mary Anne Franks, 'Criminalizing Revenge Porn' 49 Wake Forest Law Review (2014)

٢Sarah Bloom, 'No Vengeance for 'Revenge Porn' Victims: Unraveling Why this Latest Female-Centric, Intimate-Partner Offense is Still Legal, and Why We Should Criminalize It' (2016) Vol ،42, No. ،١Fordham Urban Law Journal

٣Derek E. Bambauer, 'Exposed' (201٤) Minnesota Law Review

٤Alex Jacobs, Fighting Back Against Revenge Porn: A Legislative Solution(2016) Vol. 12 ،Issue 1 Northwestern Journal of Law and Social Policy

٥Martha C. Nussbaum, 'Objectification and Internet Misogyny' in Saul Levemore and Martha C. Nussbaum (ed), *The Offensive Internet: Privacy, Speech, and Reputation*(Harvard University Press 2010)

٦Rachel Budde, 'Taking the Sting Out of Revenge Porn: Using Criminal Statutes to Safeguard Sexual Autonomy in the Digital Age' (2015) Vol. XVI, Issue 2Georgetown Journal of Gender and the Law

٧Adrienne N. Kitchen, The Need to Criminalize Revenge Porn: How a Law Protecting Victims Can Avoid Running Afoul of the First Amendment (2015) Vol 90 ,Issue1 Chicago-Kent Law Review

٨Michael Salter, Thomas Crofts and Murray Lee, 'Beyond Criminalisation and Responsibilisation: Sexting,Gender and Young People' (2013) Vol, 24 No. 3 Current Issues in Criminal Justice

٩Mitchell Osterday,' Protecting Minors From Themselves: Expanding Revenge Porn Laws to Protect the Most Vulnerable' (2016) Vol. 49, No.2Indiana Law Review
١٠Mary Anne Franks, 'Drafting An Effective "Revenge Porn" Law: A Guide for Legislators' (2014) SSRN
١١Mudasir Kamal, MD, and William J. Newman, MD, 'Revenge Pornography: Mental Health Implications and Related Legislation' (2016) Vol. 44, No. 3, The Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law
١٢Audrey Rogers, 'Child Pornography's Forgotten Victims' (٢٠٠٨) Vol. ٢٨, Pace Law Review
١٣Kaitlan M. Folderauer, 'Comments: Not All Is Fair (Use) in Love and War: Copyright Law and Revenge Porn' (2015) Vol 44, Issue (2) University of Baltimore Law Review
١٤Nancy S. Kim , 'Website Proprietorship and Online Harassment' (2009) No. 3 Utah Law Review
١٥Anita L. Allen, 'Symposium: Privacy Jurisprudence as an Instrument of Social Change' (2012) Vol. 14, Journal of Constitutional Law
١٦Mary Anne Franks, 'Revenge Porn Reform: A view from the Front Lines' (201٦) Vol. 69, Florida Law Review
١٧Amanda Levendowski, 'Using Copyright to Combat Revenge Porn,' (2014) Vol .3 NYU Journal of Intellectual Property & Entertainment Law
١٨Elisa D'Amico and Luke Steinberger, 'Fighting for Online Privacy with Digital Weaponry: Combating Revenge Pornography' (2015) Vol. 26 No. 2 Entertainment, Arts and Sports Law Journal
١٩Alix Iris Cohen, 'Nonconsensual Pornography and the First Amendment: A Case for a New Unprotected Category of Speech' (2015) Vol. 70 University of Miami Law Review
٢٠Ari Ezra Waldman, 'A Breach of Trust: Fighting Nonconsensual Pornography' (2015) Vol. 102 Iowa Law Review
٢١Angel Quiles, "Revenge Porn" (2016) Law School Student Scholarship
٢٢Elizabeth M. Jaffe, 'Cyberbullies Beware: Reconsidering Vosburg v. Putney in the Internet Age' (2011) Charleston Law Review
٢٣ Amanda L. Cecil, 'Taking Back the Internet: Imposing Civil Liability on Interactive Computer Services in an Attempt to Provide an Adequate Remedy to Victims of Nonconsensual Pornography' (2014) Vol. 71, Issue 4 Washington and Lee Law Review
٢٤Russell Fraker, 'Reformulating Outrage: A Critical Analysis of the Problematic Tort of IIED' (2008) Vo 61, No. 3 Vanderbilt Law Review.

٢٥Shigenori Matsui, The Criminalization of Revenge Porn in Japan, (2015) Vol. 24 No. 2, Washington International Law Journal Association
٢٦Taylor Linkous, 'It's Time for Revenge Porn to Get a Taste of Its Own Medicine: An Argument for the Federal Criminalization of Revenge Porn' (2014) Volume XX, Issue 4, Richmond Journal of Law & Technology
٢٧Amanda Levendowski, 'Using Copyright to Combat Revenge Porn,' (2014) Vol, 3 NYU Journal of Intellectual Property & Entertainment Law
٢٨Ann Bartow, 'Copyright Law and Pornography' (2012) Vol. 91 No. 1 Oregon Law Review
٢٩Justin Pitcher, 'The State of the States: The Continuing Struggle to Criminalize Revenge Porn' (2015) Vol .2015 ،Issue 5, Brigham Young University Law Review
٣٠Danielle Keats Citron , 'Law's Expressive Value in Combating Cyber Gender Harassment' (2009) Vol. 108,Michigan Law Review
3 ١Mary Anne Franks, 'Unwilling Avatars: Idealism and Discrimination in Cyberspace' (2011) Vol. ٢٠,Columbia Journal of Gender and Law

ثالثا.القوانين

١.قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩

رابعا. القضايا

Wood v. Hustler Magazine, Inc., 736 F. 2d 1084 (5th Cir. 1984).

خامسا. المواقع الالكترونية

Revenge Porn Statistics, Cyber Civil Rights Initiative, < https://www.cybercivilrights.org/welcome/